مداخل لبناء نموذج بيداغوجي متكامل

عادل ضباغ
باحث بكلية علوم التربية

مقدمة

تمثل المدرسة اليوم قطب رحى المشروع المجتمعي الديمقراطي لبلادنا، الطامح إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛ بالنظر إلى الوظائف التي يتعين على هذه المدرسة النهوض بها، وبمراعاة الاختيارات التي يسلكها المغرب منذ مطلع الألفية الجديدة. في هذا الإطار، انبثقت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وقوفا عند بعض اختلالات منظومتنا التعليمية، وقطعاً مع أشكال التدبير التي أبانت عن عدم فعاليتها، ورغبة في إصلاح المدرسة المغربية، وتأهيلها، وتجديدها، وتفاعلا مع التحولات الدولية في ميادين التربية والمعرفة وحقوق الإنسان والتطور التكنولوجي.

ويتناول هذا المقال بعض المقترحات العملية التي من شأنها الإسهام في بناء النموذج البيداغوجي القمين بالاستجابة لتطلعات متعلمي مغرب الغد. وندرج تلك المقترحات ضمن خمسة مداخل رئيسة كالتالي:

1 - مدخل التصور التكاملي للنموذج البيداغوجي

يشكل النموذج البيداغوجي منظومة متكاملة من العناصر المترابطة فيما بينها، تضم المناهج والمقاربات والمعارف والتقنيات والوسائل... وغيرها. غايتها الرقي بالعملية التعليمية التعلمية قصد التحقيق الفعلي لنموذج المتعلم/المواطن المتشبع بقيم الحرية والانفتاح والتسامح.

ويكون النموذج البيداغوجي غير ناجح إن استند إلى مرجعية بيداغوجية وحيدة دون سواها؛ إذ يلزمه العمل على الاستفادة من المقاربات البيداغوجية المتنوعة، إعمالا لها في العملية التعليمية التعلمية بما يوافق متطلبات الوضعيات الديداكتيكية، وسعيا إلى حفز المتعلمين على الحوار الجاد، والتفاعل البناء، ثم تحفيزهم على الإبداع والتحلي بروح العمل الجماعي، والتكيّف مع وضعيات التعلّم المختلفة.

من أجل تحقيق هذه الغايات، دعت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 إلى «اعتماد منهاج مندمج، على مستوى شعب ومسالك وأقطاب الدراسة بأطوار التربية والتكوين، يستند إلى مرتكزات المدرسة ووظائفها وغاياتها، ويقوم على مبدأ تفاعل المواد والمعارف، وتكامل التخصصات، بغاية تحقيق مرونة وتناسق أكبر في التعلمات والتكوينات»[1].

---

(1) - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030. ص: 31.

تطرح الرؤية الاستراتيجية مطلب تفاعل المواد، وتكامل التخصصات، حتى تتشكل شخصية المتعلم في صيغة شاملة، تفيد من كل فن وعلم بما يناسب الوضعيات التعلمية التي يجد نفسه بصددها. لذلك، فإن بناء النموذج البيداغوجي المطلوب ينبغي أن يرتهن إلى الواقعية في منطلقات اختياره وشروط اعتماده، تتأسس على دراسة تشخيصية وفاحصة لمواطن الخصاص، وبُؤر الاختلال في النماذج البيداغوجية السالفة، وتقييمها بما يسعف في الإفادة من أخطاء الماضي، بغية تجاوز تعثرات التخطيط والتصور والتنفيذ.

2 - مدخل جدلية المدرسة والمجتمع

ظلت المدرسة خاضعة منذ عقود مديدة للتحولات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية لكونها المحرك المهم في إحداث التغيير المجتمعي، بالنظر إلى خصائص الفرد المراد تنشئته، وطبيعة تكوينه، والقيم التي يؤمن بها ويسعى إلى تجسيدها في الواقع.

لذلك، لم تكن المدرسة يوما بمعزل عن التغيرات المجتمعية؛ فليست «العلاقة: المدرسة-المجتمع» علاقة سببية ذات اتجاه واحد، وإنما هي علاقة مركبة مبنية من تداخل آليات تبادل التأثر والتأثير، يعني ذلك أن أي تحول يلحق بالمجتمع سيترك آثاره حتما على النظام التعليمي والعكس صحيح، حيث يؤدي أي تغيير في النظام التعليمي إلى إعادة تركيب الحقل الاجتماعي والثقافي»[2].

إن المدرسة في شكلها الحالي، هي نِتاج الثورة الصناعية، التعليم فيها تابع لمتطلبات سوق الشغل، نظام براغماتي يجعل التعليم ذا نمط هرمي، في قمته المواد العلمية «المفيدة» (الرياضيات والفيزياء) وفي أدناه الأدب واللغات. أما الفنون كالموسيقى والفنون التشكيلية والمسرح... فهي «أفق غامض» على الراغب فيها المجازفة بمستقبله إن أراد خوض غمارها.

فالمتعلمون والمتعلمات يُقبلون على المدرسة، إن وجدوا فيها حاجاتهم المعرفية والمهارية والوجدانية...، ووجدوا فضاء يقدم لهم المعرفة والعلم بطرق تتأسس على المتعة والفائدة، ومناهج ومقررات تجيب عن أسئلتهم وتلبي أفق انتظارهم، وتحتضن أحلامهم وطموحاتهم.

الغاية من المدرسة أن تعلّم المتعلم كيفية التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات، تحفز ذهنه وتمكنه من كفايات واستعدادات وقدرات تمكنه من المعرفة والاكتشاف.

---

(2) - محمد الأشهب، مقال: «جدلية المدرسة والمجتمع : قراءة في العوائق الاجتماعية للإصلاح التربوي»، مجلة المدرسة المغربية، ع6، فبراير 2014، ص: 12.

3 - مدخل التقييم والامتحانات

يُعد التقييم مقوما رئيسا في العملية التعليمية والتعلمية؛ إذ يمثل معيارا لقياس مدى تحقق أهدافها وجودة تعلماتها، ووسيلة لتشخيص تعثراتها. لهذا أكدت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 على «ضرورة إصلاح شامل لنظام التقييم والامتحانات، على نحو يكفل تكافؤ الفرص بين المتعلمين (ات)، من خلال تطوير دلائل مرجعية دقيقة للأنشطة التقييمية سواء التشخيصية منها أو التكوينية أو الإشهادية أو المندرجة في إطار المراقبة المستمرة حسب المستويات والأسلاك»[3].

تطرح الرؤية الاستراتيجية إصلاحا شاملا لمنظومة التقييم، ينبني على معايير للاستحقاق قابلة للقياس وتستهدف مختلف كفايات المتعلم وتعلماته، التزاما بعتبة النجاح والتمكن اللازمة للانتقال بين المستويات، حرصا على تكافؤ للفرص بين المتعلمين. بالاعتماد على معايير مرجعية ومؤشرات دقيقة لتقييم التعلمات والمهارات والكفايات، معايير موحدة وطنيا وقائمة على مبادئ الصدق والثبات والشمول وتنوع الوسائل والأدوات الاختبارية.

4 - مدخل تجديد المناهج والبرامج وفق معايير الجودة

تستوجب عملية تجديد المناهج والبرامج التعليمية إيلاء المتعلم عناية قصوى، بوصفه غاية الفعل التربوي، من خلال تحفيزه على التحلي بروح المبادرة وتمكينه من آليات التفكير الناقد الإبداعي والاعتزاز بالهوية المغربية والانفتاح على الثقافات الأخرى، وتأهيله وتهيئته لاستثمار وتوظيف تعلماته وكفاياته في محيطه الاجتماعي بتدريبه على تقنيات العمل الجماعي والتشاركي، وتمكينه من التشبع بقيمه ثقافة وسلوكا، ومن صقل مهاراته ومن تأهيله للاندماج السلس في الحياة، وفي سوق الشغل.

كما تستدعي تدابير الإصلاح عناية بالمناهج التعليمية والبرامج اعتماد معايير الجودة ومتطلبات التجديد التكنولوجي والرقمي؛ إذ لم يعد الكتاب المدرسي الورقي والسبورة الخشبية وسائل كافية تستجيب لتطلعات متعلمي الألفية الثالثة، في ظل تأثيرات الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي ومحيطهم السوسيو-ثقافي.

5 - المدرس والتكوين

يشغل المدرس منطقة التَّماس المباشر مع المتعلم؛ بوصفه الموجه والميسر والمنشط لسيرورة التعلم داخل الفصل.

لذلك، فإن إعادة النظر في التكوين الأساس الذي يتلقاه المدرسون حاجة ماسة اليوم، فـ «لا يمكن أن نكوِّن مدرسين دون فلسفة ناظمة للتكوين، تكون متناغمة

---

(3) - الرؤية الاستراتيجية، ص: 35.(بتصرف)

مع الاختيارات التربوية التي تحددها السياسات العمومية في المجال التربوي، وهي التي من شأنها أن تضع نموذج المدرس المراد تكوينه، ومواصفاته وأدواره وكفاياته المهنية. وينبغي أن تعتمد تلك الاختيارات على ضرورة إرساء أطر مرجعية للكفايات المنشودة في التكوين الأساسي للمدرسين، واعتمادها كأرضية لبناء عُدة للتكوين البيداغوجي، تقوم أساسا على كفايات المهنة»[4]. في علاقة وثيقة بالأدوار والمهام المنوطة بالمدرس والمواكبة لمستجدات الحقل البيداغوجي، وانسجاما مع التحولات المتسارعة ومع تحديات ثورة تكنولوجيا الاتصال.

خاتمة

تأسيسا على ما سبق، نؤكد على «أن مستقبل بلادنا، مرتبط إلى حد كبير بالاستثمار في الرأسمال البشري، وبمستقبل المدرسة التي يعهد لها بالدرجة الأولى بالاضطلاع بهذا الدور، ذلك أن المدرسة هي مرآة متجددة لمجتمع يتغير، مما يجعلها مدعوة إلى إصلاح دوري يمكنها من المواكبة المستمرة للمستجدات، ومن إعداد مواطن متجدد الكفايات والتأهيل»[5].

---

(4) – عبد الله الخياري، مقال: «مهام المدرس وكفاياته»، مجلة دفاتر التربية والتكوين، ع 9/8 يناير 2013، ص: 24.

(5) – عبد اللطيف المودني، مقال: «الإصلاح التربوي وأوراش مدرسة مغرب الحاضر والمستقبل»، المدرسة العمومية بالمغرب – واقع وآفاق، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2013، ص: 212.